**مجلة (المُدبّـر) المجلد 07، العدد 01، 2020**
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص ص: 64-86

# دور السياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر في الفترة (2000-2014)

# The role of agricultural policies in achieving food security in Algeria In the period (2000-2014)

**كينة عبد الحفيظ،** كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-03-، الجزائر
البريد الالكتروني: hafidkina@gmail.com

**Abstract:**

This study aims to shed light on the agricultural policies in Algeria during the period (2000-2014), and put some of them Appropriate future solutions to solve this problem and try to evaluate it, in addition to knowing the challenges facing agriculture in Algeria. The study concluded that the available food security components in Algeria are insufficient, especially in light of: The problems that the agricultural sector suffers from, the absence of a strong political will, and agricultural policies have not Check ruled targets. . Through the study, we tried to develop some suggestions to serve future strategies.

**Key Words:**

Food Security; Agricultural policies; Agricultural renovation; The nutritional gap.

**مجلة (المُدبّـر) المجلد 07، العدد 01، 2020**
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص ص: 64-86

**ملخص:**

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على السياسات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة ( 2000–2014) ووضع بعض الحلول المستقبلية المناسبة لحل هذه المشكلة ومحاولة تقييمها، بالإضافة إلى معرفة التحديات التي تواجهها الزراعة في الجزائر، حيث توصلت الدراسة إلى أن مقومات الأمن الغذائي المتاحة في الجزائر غير كافية خاصة في ظل المشكلات التي يعاني منها قطاع الزراعة وغياب إرادة سياسية قوية، كما أن السياسات الزراعية لازالت لم تحقق الأهداف المسطرة، وحاولنا من خلال الدراسة وضع بعض الاقتراحات لخدمة الاستراتيجيات المستقبلية.

**الكلمات المفتاحية:**

الأمن غذائي؛ السياسات الفلاحية؛ التجديد الفلاحي؛ الفجوة الغذائية.

**مجلة (المُدبّـر) المجلد 07، العدد 01، 2020**
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص ص: 64-86

## مقدمة:

تعتبر مشكلة الأمن الغذائي من أهم القضايا التي تشغل اهتمام أغلب الاقتصاديين، كما تعتبر من أهم المشاكل التي تواجه معظم دول العالم في الوقت الحاضر، وخاصة الدول النامية التي تعاني من عجز غذائي وانخفاض دخول أفرادها.

قد ازداد هذا الاهتمام خلال الفترة الأخيرة، خاصة بعد أن أصبح الاعتماد على استيراد الغذاء من الخارج أحد المميزات الرئيسية لاقتصاديات الدول النامية، الذي يشكل خطورة كبيرة على اقتصاداتها، حيث أصبحت هده الدول مستوردة لمعظم المواد الغذائية، هذا ما انعكس على زيادة الواردات بمعدلات سريعة، وقد أثر ذلك على عملية التنمية الاقتصادية بشكل سلبي، خاصة في ظل استعمال الغذاء كورقة ضغط سياسية تستعملها الدول المتقدمة ذات الفوائض الغذائية على الدول النامية ذات العجز الغذائي.

حاولت الجزائر منذ الاستقلال الاهتمام بالقطاع الفلاحي والزراعي كمحرك لعجلة التنمية الاقتصادية، وذلك نظرا لشساعة مساحتها الجغرافية وتنوع مناخها الجغرافي، لكن ضعف مواردها المالية آنداك وقلة الإمكانيات لدى الفلاحين لم يسمح بتحقيق الأهداف المنشودة، وتعاقبت السياسات الفلاحية و توالت ولعل أهمها الثورة الزراعية في السبيعينات وسياسة الدعم الفلاحي في بداية الألفية وآخرها سياسة التجديد الريفي، وكلها تصب في سبيل تحقيق التنمية المستدامة و الأمن الغذائي.

**الإشكالية:**

ستظل مشكلة تحقيق الأمن الغذائي كما يطلق عليها في الأدبيات الاقتصادية الراهنة تثير الكثير من الجدل والنقاش، كما أنها تثير العديد من الإشكالات بالنسبة للبلدان على اختلاف مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية وكذا اختلاف طبيعة بنيتها الاقتصادية، وفيما يخص موضوعنا فانه على الرغم من تجديد السياسات الفلاحية في الدولة، إلا انه مازال هناك مستوردات غذائية كبيرة تشكل عبء ثقيل على موازنة الدولة ومن هذا المنطلق يمكن لنا صياغة الإشكالية التالية:

**ما مدى فعالية السياسات الفلاحية والبرامج المسطرة من قبل الدولة الجزائرية في تحقيق الأمن الغذائي؟**

وحسب إشكالية الدراسة قسمنا الدراسة إلى ثلاثة محاور:

1- الإطار النظري للسياسات الفلاحية والامن الغذائي؛
2- مراحل تطور السياسات الفلاحية في الجزائر؛
3- تأثير السياسات الفلاحية على الامن الغذائي في الجزائر.

## 1. الإطار النظري للسياسات الفلاحية والأمن الغذائي:

تعد دراسة المفاهيم الأساسية للأمن الغذائي وتوضيح أولوياته المدخل الرئيسي لفهم هذا الموضوع، ولذلك سنتطرق في هذه الدراسة إلى أهم إلى المفاهيم التالية:

### 1.1. تعريف الامن الغذائي:

على الرغم من أن مصطلح الأمن الغذائي حديث الاستعمال إلا أنه يلاقي الاهتمام الأكبر من المنظمات الدولية والخبراء والباحثين وفيما يلي أهم التعاريف الخاصة بالأمن الغذائي:

**1.1.1 تعريف منظمة الأغذية والزراعة (FAO):** " يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط"[1].

**2.1.1 تعريف البنك الدولي(WB):** "إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي و اللازم لنشاطهم و صحتهم، و يتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية و التجارية قادرا على

إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات و حتى في أوقات الأزمات وحتى في أوقات تردي الإنتاج المحلي وظروف السوق الدولية"[2].

**3.1.1 تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية(AOAD):** عرفت المنظمة منذ نشأتها عدة تحولات في مهامها فبعدما كانت منحصرة في مجرد التحذير من مخاطر الفجوة الغذائية أصبحت اليوم تقوم بإعداد البرامج المتكاملة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، ولقد جاء في تعريفها للأمن الغذائي بأنه " توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية"[3].

**2.1 تعريف السياسات الفلاحية:** هناك عدة تعاريف للسياسة الفلاحية أهمها:

**1.1.2 التعريف الأول:** تعرف السياسة الفلاحية على أنها مجموعة التدابير والإجراءات التي تتبناها الحكومة لحماية القطاع الفلاحي من الواردات ولرفع مداخيل المزارعين.[4]

**2.2.1 التعريف الثاني:** تعرف على أنها مجموعة الإجراءات التي تتدخل بها الدولة لتوجيه نشاط القطاع الريفي، وتنميته على المدى البعيد والمتوسط، بأحداث تغيير في نظم الإنتاج، وتحديد قواعد المنافسة[5].

## 2. مراحل تطور السياسات الفلاحية في الجزائر 2000-2014.

سارعت الحكومة الجزائرية عن طريق وزارة الفلاحة لوضع استراتيجية من أجل تطوير القطاع الفلاحي والوصول الى الامن الغذائي من خلال المخططات التالية:

## 1.2 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004) PNDA

انطلق المشروع في سبتمبر 2000 من خلال تحسين المستثمرات الفلاحية وترقية القطاع الزراعي، سنتين بعدها أي 2002 توسع هذا المشروع ليشمل التنمية الريفية ويكتمل الاسم الى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، لان حوالي نصف سكان البلاد الذين يعانون من الفقر والتهميش اغلبهم من الريف[6].

ويدخل برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004) في تحريك عجلة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وذلك من خلال تنشيط الطلب وامتصاص البطالة وإعادة هيكلة البنى التحتية، خاصة التي تساعد على مواصلة الأنشطة الاقتصادية وتلبي احتياجات السكان الضرورية[7]، وقد خصص لهذا المخطط مبالغ مالية خاصة تتمثل:[8]

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية(FNRDA) والذي أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 2000، مخصص من أجل دعم مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة، ودعم الاستثمارات المخصصة لتطوير الفروع.
- صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز: والذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1998.
- القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية: تطرق المنشور الوزاري رقم 332 المؤرخ 18 جويلية 2000 على أن غيابه يعد من أهم معوقات الاستثمار،
- الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي: مخصص بإنجاح البرامج حسب ثلاثة أبعاد (الإقراض، التامين، محاسب الصناديق العمومية).

في الأخير خصص البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية 10.6 % من برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2004 أي بغلاف مالي قدره 53.4 مليار دينار.

## 2.2 برنامج دعم النمو الاقتصادي للقطاع الفلاحي (2005-2009)

يعتبر من أكبر البرامج من حيث الميزانية المخصصة له بقيمة 240 مليار دولار، خصص لترقية مناطق الجنوب والهضاب العليا، واما فيما يخص استكمال برنامج الفلاحة والتنمية الريفية فقد خصص له مبلغ 300 مليار دينار تبرمجت أهدافه فيما يلي:[9]

- تطوير المستثمرات الفلاحية والضبط؛
- تطوير النشاطات الاقتصادات الريفية وانشاء مستثمرات فلاحية جديدة والتشجيع على الإنتاج؛
- مشاريع جوارية لمحاربة التصحر وحماية المراعي وتطويرها؛
- حماية الاحواض المنحدرة وتوسيع التراث الغابي؛
- تأطير عمليات حماية السهوب وتنميتها؛
- تهيئة المرافق الإدارية والتجهيزات والمعلومات.

قامت الحكومة في هذه الفترة بتشريع نظام الامتياز بالنسبة للأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة–الأرض لمن يستغلها–، ومنح الفلاح فرصة الحصول على القرض الضروري لتنمية القطاع الفلاحي من خلال:[10]

- دعم النشاطات المدرة للمداخيل والمستحدثة لمناصب الشغل، والإنتاج المساهم في تحسين الامن الغذائي للعائلات؛
- مواكبة التنمية بالحصول على الوسائل التقنية وعلى القروض؛
- برامج تسيير وتنمية الغابات والسهوب التي تستحدث مناصب الشغل وتحافظ على الوسط الطبيعي؛
- تعزيز عملية حصول سكان الأرياف على الخدمات الأساسية ومواصلة برامج الإسكان الريفي.

## 3.2 سياسة التجديد الفلاحي والريفي(2010-2014)

أعلن رئيس الجمهورية من بسكرة خلال عقده لندوة في فيفري 2009 لوضع الأسس العامة لسياسة التجديد الفلاحي والتي ركزت على عصرنة القطاع الفلاحي وتطوير وتنمية المناطق الريفية والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، وذلك بمشاركة كل الأطراف الفاعلين والتركيز من فلاحين، وجماعات محلية، ورجال الاعمال، المصالح الحكومية، والمنظمات، بالإضافة الى تكاثف الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة. وبدء

### 1.3.2 الميزانية المخصصة لسياسة التجديد الفلاحي:

في إطار الميزانية المخصصة للمخطط الخماسي لسنوات 2010-2014 والذي خصص له غلاف مالي قدره 286 مليار دولار، حيث منحت للقطاع الفلاحي مبلغ 13.5 مليار دولار لدعم برنامج التجديد الفلاحي والريفي[11]، ويركز هذا البرنامج على المساهمة في ضمان الامن الغذائي من خلال تشجيع الفلاحين وعصرنة القطاع الفلاحي والتركيز على الريف من بنى تحتية جديدة ومنح قروض والدعم اللازم، لان الريف يعول عليه كثيرا مستقبلا وهذا ما يوضحه الشكل:

**الشكل رقم01: المخصصات المالية لـ 2010-2014 للتجديد الفلاحي والريفي.**

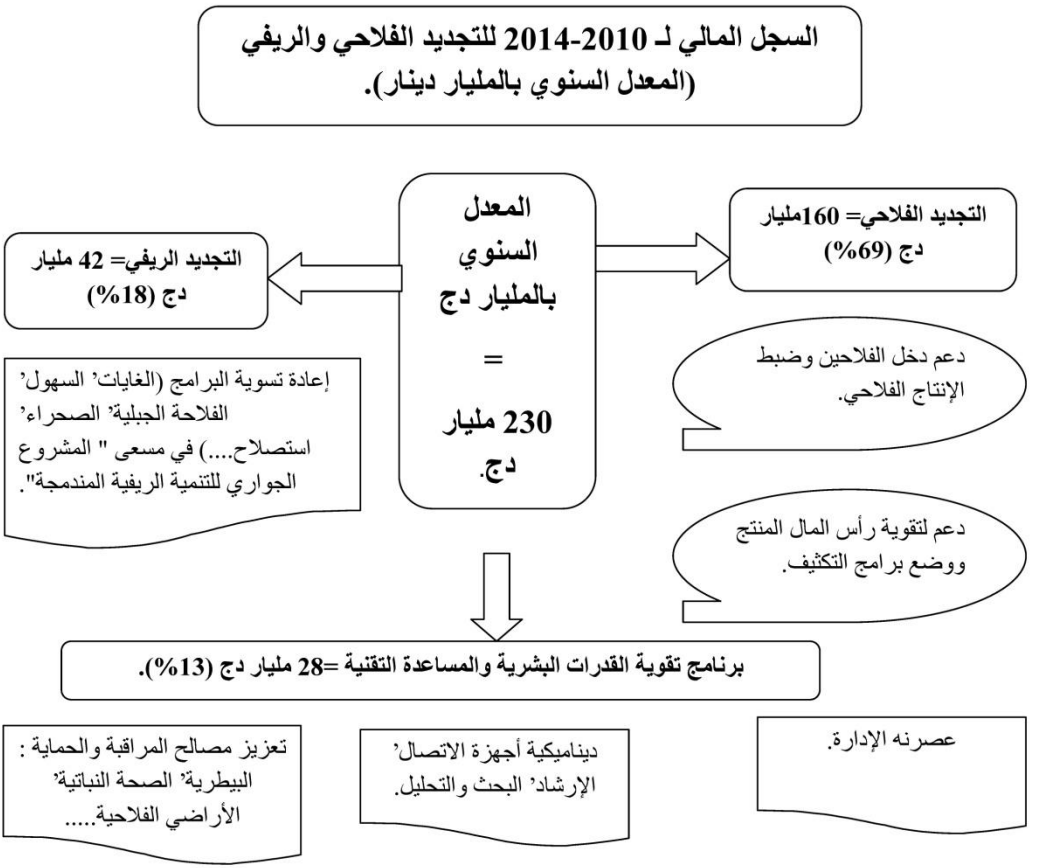


**المصدر**: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،2014.

من خلال الشكل نلاحظ مخصصات مالية كبيرة مقارنة بالمخصصات التي سبقتها ومخصصات الدول النامية فمنذ انطلاق سياسة التجديد الريفي والفلاحي تم صياغة 6059 مشروع[12]، من بينها 4165 مشروع تم الانطلاق فيه في 1241 بلدية، بالنسبة للفترة من 2009-2014 تقرر برمجة 12148 مشروع جواري واستحداث 133880 منصب شغل

دائم استفاد منه 681200 أسرة. من المقرر في إطار المخطط الخماسي الوصول إلى جزء هام من الأسر التي تعيش في القرى الريفية بمساهمة القطاعات الأخرى.

والملاحظ أيضا من خلال الشكل ان سياسات التجديد الفلاحي تركز على ثلاثة ركائز أساسية:

**2.3.2 العناصر الاساسية للتجديد الريفي والفلاحي:**

**أولا: التجديد الفلاحي:** الغرض منه تدعيم القدرة الإنتاجية وذلك عن طريق عصرنة الفلاحة من خلال تنظيمات تسعى للمطالبة بحقوق الفلاح وتنظيمه وتوحيد الصف منها الغرفة الوطنية للفلاحة و48 غرفة ولائية 900.000 فلاح ومربي مسجلين، تجمعات وطنية وإقليمية 1.2000 جمعية ذات 84.000 منخرط، 1.091 تعاونية فلاحيه معتمدة ،24 مجلس وطني جهوي للمهن لمشتركة حسب الفرع وحسب القطب الجهوي، مؤسسات البحث والتكوين في القطاع الفلاحي. لان معظم الدول التي حققت اكتفاء ذاتي استفادت من نتائج البحوث العلمية، المعهد الوطني الجزائري للبحث الزراعي، المعهد الوطني للأبحاث الغابية ،7معاهد تكنولوجية فلاحية متوسطة متخصصة، مركزين لتكوين الأعوان التقنيين المتخصصين في الغابات، معهد وطني للإرشاد الفلاحي،05معاهد تقنية، المعهد التقني للبقوليات والزراعات الصناعية، المعهد التقني لأشجار الفواكه والكروم، المعهد التقني لتربية الحيوانات، المعهد التقني لتطوير الزراعة الصحراوية.13

**ثانيا: التجديد الريفي:** انتهجت الدولة سياسة إعادة الاعتبار وعصرنة الأرياف والقرى حيث حاولت سياسة التجديد الريفي ضم مختلف الفئات و تحميلهم المسؤولية كل حسب تخصصه، البداية بسكان الأرياف تعدادهم 13 مليون نسمة في الوسط الريفي من بين 37.1 مليون نسمة عند أول يناير 2012، ثم الأسر الريفية البالغ عددها 1.750.000، المستثمرون الفلاحيون والمربون والذين قدر عددهم 1.145.000، وأما العمال على مستوى المستثمرات الفلاحية يقدر بحوالي 2.5 مليون، بالإضافة الى مؤسسات الزراعة الغذائية والزراعة الصناعية والتي عددها 22745 و 120000 منصب شغل في

959178 مؤسسة محصاة ، وأما التجمعات السكانية الريفية قدرت 3.677 تجمع من بين 4.563 في المجموع الكلي وأخيرا البلديات الريفية عددها 979 من بين 1.541 بلدية .14

**ثالثا: برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية:** وتمت بموجب عقود النجاعة وهي عقود يتم بموجبها تحديد الأهداف المرجوة والوسائل المعتمدة لذلك مع الرقابة المستمرة:

أ–تحسين نسبة النمو الفلاحي من 6% في متوسط سنوات 2008/2000 إلى 8.33% سنوات 2014/2010 أي بزيادة 2.33%.

ب– نمو الإنتاج وتحسينه وتقوية تنمية متزنة ومستدامة للريف.

ج–تحسين ظروف المعيشة في الأرياف من خلال 10200 مشروع جواري للتنمية الريفية المحلية في 2200 منطقة ريفية لـ730000 أسرة أي ما يقارب 4500.000 نسمة. بالإضافة الى استصلاح 8ملايين هكتار متواجدة في السهول والهضاب والصحاري من مجموع 50مليون هكتار.

د–استحداث مناصب شغل حوالي 750.000 منصب دائم خاصة في المناطق المعزولة والمحرومة بمداخيل خارج الفلاحة. هذه العقود تم تقسيمها حسب كل بلدية وكل ولاية في كل سنوات الخمس للمخطط، فهي عقود مسجلة بين الوزارة والمديريات الفلاحية لتحديد المسؤوليات وتقويم النتائج.15

3.3.2 إطار مرجعي لتحليل سياسة التجديد الريفي والفلاحي: تم عقد اجتماع وتشاور مع عدة ممثلين للأطراف المعنية بالبرنامج وتم الاتفاق على عدة أهداف وبنود كمواضيع أساسية لتنفيذ السياسة كما يوضحها الشكل التالي:

**مجلة (المُدبّـر) المجلد 07، العدد 01، 2020**
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص ص: 64-86

**الشكل رقم 02: الإطار مرجعي لتحليل سياسة التجديد الفلاحي والريفي**

**المصدر**: مجلة مسار التجديد الفلاحي والريفي، طبعة مايو 2012، ص11.

حسب الشكل فان لسياسة التنمية الريفية أهداف خاصة وهدف شامل الأثر، هذا الأخير هو تحقيق الأمن غذائي بصفة دائمة وتنمية بشرية متوازنة لتسهيل تطبيق السياسات واستيعابه. أما الأهداف الخاصة، فهي 03 أهداف:

1.طريقة جديدة لتسيير القطاع الريفي تقوم على مبادئ علمية وتقنية حديثة.

2.تحقيق نمو الاقتصاد ودفعه إلى الأمام.

3.زيادة فعالية الآلات ووسائل الإنتاج بشكل عام. وتفعيل دور المؤسسات العمومية.

وفي الختام منذ بداية البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية تطور الدعم لصالح المستثمرين والمقاولين وخاصة سكان الأرياف كما تنوعت الصناديق، حيث يمكن للمتعامل أن يستفيد من مختلف الصناديق عبر شباك وحيد الذي وضع بالشراكة مع بنك التنمية المحلية والريفية، يقوم البنك بدراسة مشروع الفلاح ويوجهه إلى نوع القرض الملائم لنشاطه وهنا نذكر بعض القروض المقدمة كما في الجدول التالي:

**الجدول رقم 01: قيمة القروض الزراعية الممنوحة في الجزائر.**

الوحدة (مليون دولار)

| القروض الزراعية | | 2008-2004 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|
| النوع | نقدي | 334.80 | 72.89 | 72.89 | 72.89 |
| | عيني | 1099.80 | 2219.82 | 2219.82 | 2219.82 |
| | الإجمالي | 1434.60 | 2292.71 | 2292.71 | 2292.71 |
| الاجل | قصير | - | 823.13 | 823.13 | 823.13 |
| | متوسط | - | 192.84 | 192.84 | 192.84 |
| | طويل | - | - | - | - |
| | الإجمالي | - | 1015.97 | 1015.97 | 1015.97 |
| المصدر | البنوك الزراعية | - | 192.84 | 192.84 | 192.84 |
| | البنوك التجارية | - | 2099.87 | 2099.87 | 2099.87 |
| | الإجمالي | - | 2292.71 | 2292.71 | 2292.71 |

**المصدر**: من اعداد الباحث حسب الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المجلد رقم 32، 2012.

من خلال الجدول يتبين لنا مقدار القروض التي خصصتها الحكومة خلال البرامج التنموية، حيث نلاحظ ان القروض زادت في البرنامج التجديد الفلاحي والريفي بحوالي 80 بالمئة عن سابقيه، واما القروض فكانت في الغالب قصيرة نظرا لصغر المشاريع الفلاحية المقدمة، وأخيرا فان مصدر البنوك المقدمة للقرض أغلبها تجارية نظرا لقلة البنوك الزراعية، وتمثلت اغلب القروض في:

- قرض الرفيق: وهو قرض موسمي بدون فائدة.
- قرض التحدي: وهو خاص بالتجهيز بالمعدات الفلاحية.
- قرض فدرالي: وهو نوع من قرض التحدي.
- قرض إيجاري: موجه للتجهيزات بمعدلات السقي والفلاحة.
- قرض سكني ريفي هذا القرض مطلوب بكثرة من أجل الاستقرار والتقليل من النزوح نحو المدن.

بالإضافة إلى هذه القروض تدعم الاستثمار في الفلاحة والريف بـ:

- التطهير المالي الذي يشمل جميع البرامج التي أطلقها القطاع منذ سنة 2000.
- مسح الديون البنكية للفلاحين والمقدرة ب 41 مليار دينار جزائري سنة 2009.

## 3. تأثير السياسات الفلاحية على الامن الغذائي في الجزائر 2000-2014:

منذ مطلع الالفية الثالثة ونهاية العشرية السوداء سارعت الجزائر الى اجراء عدة سياسات عن طريق الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وسوف نستعرض مدى فعالية هذه السياسات على مسار تحقيق الامن الغذائي:

### 1.3. مساهمة السياسات الفلاحية في الناتج الوطني الاجمالي:

تختلف نسبة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج الوطني الإجمالي من بلد الى اخر حسب طبيعة اقتصاد كل دولة، وفي الجزائر يحتل أهمية من حيث مساهمته في تكوين الدخل الوطني، وتوفير الدخل انسبة كبيرة من السكان وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد، الذي يعتبر من اهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للدولة[16]

سوف نتطرق في هذه النقطة الى القوى العاملة الزراعية ومقارنتها بالعمالة الكلية، والناتج الزراعي ومقارنته بالناتج الإجمالي وفق الجدول التالي:

**الجدول رقم02: القوى العاملة والناتج الزراعي في الجزائر2006-2011.**

الوحدة (مليون دولار)

| | | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القوى العاملة | الكلية | 9730.95 | 9968.91 | 10315.00 | 14638.00 | 14968.00 | 15285.00 |
| | الزراعية | 1609.63 | 2220.12 | 2244.06 | 3157.00 | 3157.00 | 3188.00 |
| الناتج | المحلي الاجمالي | 117288.00 | 134143.00 | 170300.00 | 137746.70 | 161734.40 | 198769.10 |
| | الزراعي | 8812.00 | 10105.00 | 11197.00 | 12820.26 | 13644.41 | 16110.62 |
| متوسط نصيب الفرد من | الناتج الاجمالي | 3477.99 | 3899.51 | 4893.68 | 3924.41 | 4535.29 | 5458.55 |
| | الناتج الزراعي | 261.31 | 290.37 | 321.75 | 365.25 | 382.61 | 442.43 |

**المصدر**: من اعداد الباحث حسب: – الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المجلد رقم 32، 2012.
– الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المجلد رقم 29، 2009.

من خلال الجدول نلاحظ ان العمالة في القطاع الزراعي في تصاعد نظرا للبرامج التنموية، حيث تضاعفت من 1609.63الى 318.00 من 2006 الى 2011 على الترتيب، بمعدل 16% الى 20% وتبقى هذه النسبة ضعيفة مقارنة بالاستراتيجيات الموضوعة، خاصة وان هذا القطاع معول عليه خارج قطاع المحروقات، ونفس التفسير ينطبق على الناتج الزراعي ومتوسط نصيب الفرد من الغذاء.

الملاحظ ان الناتج الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي منخفض مقارنة بالسنوات الأخرى وهذا راجع للازمة العالمية للغذاء نتيجة لاستغلال الغذاء في الطاقة من طرف الدول الكبرى المنتجة للغذاء.

## 2.3. تطور الإنتاج الفلاحي:

مر الإنتاج الفلاحي بوتيرة متسارعة حيث وصل الى حوالي 2500 مليار دينار سنة 2013 مقارنة بـ500 مليار دينار سنة 2001، أي خمسة اضعافه تقريبا، والجدول الموالي يوضح اهم المنتجات الغذائية للمستهلك الجزائري.

**الجدول رقم03: تطور بعض المنتجات الزراعية في الجزائر2006-2013**

الوحدة (مليون دولار) / المساحة (ألف هكتار)

| المحصول | متوسط الفترة 2006-2010 | | 2011 | | 2012 | | 2013 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المساحة | الإنتاج | المساحة | الانتاج | المساحة | الإنتاج | المساحة | الإنتاج |
| جملة الحبوب | 2781.88 | 3826.68 | 2584.54 | 3727.99 | 3063.03 | 5137.15 | 2699.25 | 4912.23 |
| القمح | 1804.51 | 2286.20 | 1889.16 | 2953.12 | 1755.73 | 2952.70 | 1672.43 | 2554.93 |
| البطاطس | 92.56 | 1982.33 | 105.12 | 2636.06 | 121.99 | 3300.31 | 131.90 | 3862.19 |
| اللحوم الحمراء | - | 7.48 | - | 9.43 | - | 7.87 | - | 7.84 |
| اللحوم البيضاء | - | 223.75 | - | 271.59 | - | 263.26 | - | 267.41 |
| الحليب | - | 371.41 | - | 462.42 | - | 559.66 | - | 597.74 |

**المصدر**: من اعداد الباحث حسب الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المجلد رقم34، 2014.

من خلال الجدول أعلاه يتضح الزيادة في المساحة والإنتاج الفلاحي، الا ان الامطار تبقى الهاجس الأكبر نظرا لتقلبات التساقط، والندرة في بعض الأحيان وخاصة في السنوات الثلاث الأخيرة، بالإضافة الى حرق الغابات والامراض التي تضر بالمحاصيل، مع النقص في التكنولوجيا الحديثة والمعاهد المتخصصة.

## 3.3. الفجوة الغذائية في الجزائر ومدى تحقيق الامن الغذائي:

يختلف تعريف الامن الغذائي عن الاكتفاء الذاتي في توفير الغذاء حتى من خارج الدولة شريطة التوفر وبأسعار معقولة لكافة المواطنين، ومن أجل تقييم كافة سنوات الدراسة، اخترنا جدولين ليتسنى لنا التقييم الجيد للنتائج من خلال:

**الجدول رقم04: الموازين السلعية للمجموعات الرئيسية الغذائية للجزائر سنة 2001-2005**

الوحدة (مليون دولار) / الكمية(ألف طن)

| المنتج | الإنتاج | الصادرات | | الواردات | | الميزان | | المتاح للاستهلاك | نسبة الاكتفاء الذاتي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الكمية Q | القيمة V | الكمية Q | القيمة V | الكمية Q | القيمة V | | |
| مجموعة الحبوب | 3287.66 | 6.89 | 1.58 | 7513.32 | 1258.05 | 7506.43 | 1256.47 | 10794.09 | 30.46 |
| القمح والسميد | 2330.26 | 6.89 | 1.58 | 5318.13 | 891.04 | 5311.24 | 889.46 | 7641.50 | 30.49 |
| الأرز | - | - | - | 64.34 | 22.15 | 64.34 | 22.15 | 64.34 | 0.00 |
| البطاطس | 1646.67 | 0.25 | 0.05 | 110.23 | 47.14 | 109.98 | 47.09 | 1756.65 | 93.74 |
| البقوليات | 51.18 | 1.15 | 0.19 | 170.87 | 103.17 | 169.72 | 102.98 | 220.90 | 23.17 |
| الخضر | 3631.11 | 0.85 | 0.67 | 15.38 | 3.39 | 14.53 | 2.72 | 3645.64 | 99.60 |
| الفواكه | 2365.26 | 9.73 | 15.29 | 234.09 | 85.20 | 224.36 | 69.91 | 2589.62 | 91.34 |
| السكر | - | - | - | 932.87 | 267.25 | 932.87 | 267.25 | 932.87 | 0.00 |
| الزيوت | 61.69 | 4.26 | 4.73 | 709.31 | 419.66 | 705.05 | 414.93 | 766.74 | 8.05 |
| اللحوم | 421.55 | 0.01 | 0.06 | 50.11 | 106.96 | 50.10 | 106.90 | 471.65 | 89.38 |
| الحليب ومشتقاته | 1634.64 | 9.63 | 2.64 | 2100.90 | 621.40 | 2091.27 | 618.76 | 3725.91 | 43.87 |
| الإجمالي | - | - | **33.35** | - | **2930.79** | - | **2897.44** | - | - |

**المصدر**: من اعداد الباحث حسب الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المجلد رقم 29، 2009، ص292.

**الجدول رقم05: الموازين السلعية للمجموعات الرئيسية الغذائية للجزائر سنة 2011**

الوحدة (مليون دولار) / الكمية(ألف طن)

| المنتج | الإنتاج | الصادرات | | الواردات | | الميزان | | المتاح للاستهلاك | نسبة الاكتفاء الذاتي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الكمية Q | القيمة V | الكمية Q | القيمة V | الكمية Q | القيمة V | | |
| مجموعة الحبوب | 3727.99 | 8.34 | 3.30 | 7946.15 | 1816.44 | 7937.81 | 1813.14 | 11665.80 | 31.96 |
| القمح والسميد | 2554.93 | 8.34 | 3.30 | 5074.13 | 1186.87 | 5065.79 | 1183.57 | 7620.72 | 33.53 |
| الأرز | - | - | - | 104.87 | 54.92 | 104.87 | 54.92 | 104.87 | 0.00 |
| البطاطس | 3862.19 | 0.05 | 0.03 | 113.26 | 74.43 | 113.21 | 74.40 | 3975.40 | 97.15 |
| البقوليات | 78.82 | 0.09 | 0.04 | 206.06 | 196.18 | 205.97 | 196.14 | 284.79 | 27.68 |
| الخضر | 9569.24 | 5.25 | 16.05 | 30.82 | 12.15 | 25.57 | 3.90 | 9594.81 | 99.73 |
| الفواكه | 3706.31 | 9.02 | 14.37 | 354.76 | 199.49 | 345.74 | 185.12 | 4054.05 | 91.47 |
| السكر | - | 6.20 | 3.10 | 1240.09 | 654.69 | 1233.89 | 651.59 | 1233.89 | 0.00 |
| الزيوت | 105.71 | 7.20 | 3.69 | 696.20 | 602.66 | 689.00 | 598.97 | 794.71 | 13.30 |
| اللحوم | 597.74 | 0.02 | 0.01 | 62.77 | 173.43 | 62.75 | 173.42 | 660.49 | 90.50 |
| الحليب ومشتقاته | 3165.66 | 16.81 | 2.28 | 127.63 | 34.64 | 110.82 | 32.36 | 3276.48 | 96.62 |
| الإجمالي | - | - | **49.61** | - | **3824.07** | - | **3774.46** | - | - |

**المصدر:** من اعداد الباحث حسب الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المجلد رقم 32، 2012.

من خلال الجدولين فالملاحظ ان رغم السياسات المطبقة منذ تولى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحكم سنة 1999، الا ان نسبة العجز زادت من 2897.44 مليون دولار سنة 2001 الى 3774.46 سنة 2011، فبالرغم من تحسن في انتاج اغلب المحاصيل طغت عليها الزيادة السكانية الى 40 مليون نسمة تقريبا، كما تدل على الاستيراد الذي وصل الى 60% [17]من المواد ذات الاستهلاك الواسع من الحبوب والقمح، ومسحوق حليب، واما السكر والزيوت فهي تستورد 100% وهو يأثر بشكل كبير على ميزان المدفوعات، وهذا ما اتضح جليا خلال سنة 2008 جراء الازمة الغذائية العالمية، وفي ظل تراجع أسعار النفط الذي يعتبر القاطرة الامامية لكل القطاعات في الجزائر.

فيما يخص الاكتفاء الذاتي نلاحظ تحسن طفيف لا يتناسب مع الزيادة السكانية ولا مع البرامج التنموية، بالإضافة الى مشروع ترقية الصادرات خارج المحروقات يبقى بعيد ففي سنة 2011 قدرت بـ49.61 مليون دولار مقارنة بسنة 2001 حوالي 33.35 مليون دولار.

## الخاتمة:

تعتبر مسالة الأمن الغذائي من أبرز التحديات التي تواجه الدول النامية، حيث زاد اهتمامها منذ سبعينات القرن الماضي، وتطور مفهومه من الاكتفاء الى توفير الغذاء بالكمية والنوعية مع الاستمرارية ومراعات كافة افراد المجتمع وتسعى الجزائر منذ بداية القرن الواحد والعشرين الى تحقيق الامن الغذائي عن طريق برامج وسياسات المخططات التنموية التي لا زالت بعيدة عن الأهداف المسطرة، ولازالت فاتورة الواردات الغذائية تشكل عبء كبير على ميزانية الدولة، ومن خلال هذه الورقة البحثية فيمكن استخلاص عدة نتائج نذكر منها:

## نتائج الدراسة:

1- حققت المخططات منذ السنة الأولى من تطبيقها نتائج إيجابية حيث سجلت المنتجات الفلاحية معدل نمو قدره 18.71% سنة 2001 وقد خلقت حسب إحصائيات 2002 حوالي 89.43 % منصب شغل كما استفادت 140000 مستثمرة من دعم هذا المخطط لعصرنة مستثمراتهم، وهذا بفضل التسهيلات التي منحت لهم، ولكن بالرغم من كل هذه النتائج لا زالت بعيدة عن الأهداف المسطرة ولا زلنا نستورد الغذاء.

2- يعتبر برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، وذلك بإسهام المستويات القاعدية للفلاحين وتكاثف الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ، فالريف هو مرادف للمستقبل وقدرات للاكتشاف والتثمين ،يشرك التجديد الريفي كل من (الجماعات المحلية' جمعيات ومنظمات، المستثمرين، الفلاحين، الحرفيين، مصالح تقنية وإدارية، هيئات تكوين والقروض .....الخ) ، وفي الأخير يسهر على حماية الأحواض المنحدرة، تسيير وحماية الثروات الغابية، مكافحة التصحر، حماية الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية واستصلاح الأراضي ، إذ لا يمكن تصور تنمية مستدامة إلا إذا مست جميع الأقاليم دون تهميش أو إقصاء.

3- بالرغم من الإيجابيات السياسات الفلاحية التي تطرقنا اليها، الا أن نصيب القطاع الفلاحي ضئيل مقارنة بالقطاعات الأخرى حيث:

- نصيب قطاع الفلاحة 12.64 % في برنامج الإنعاش 2000-2004؛
- نصيب قطاع الفلاحة 7.14% في البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009؛
- أما نصيب القطاع فكان 4.71% فقط في المخطط الخماسي 2010-2014، وهذا بالرغم من ضخامة مشروع التجديد الفلاحي والريفي، والآمال المعلقة عليه من أجل الوصول الى الامن الغذائي.

## الاقتراحات:

1. إن ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية، خاصة من المواد الأساسية – إذ بلغت فاتورة الحبوب في الثلاثي الأول من سنة 2014 الى 543,96 مليون دولار– أضحى يهدد الأمن الغذائي في الجزائر، خاصة في الوقت الذي تدهورت فيه أسعار البترول وتصاعدت مخاوف عدم صمود الدينار الجزائري، وجب التركيز في الفترة المقبلة على الزراعة أكثر من أي وقت مضى.
2. الاهتمام أكثر بالفلاحة الصحراوية التي حققت قفزات معتبرة في الإنتاج الفلاحي، ودعمهم في مجال التخزين وتسهيلات التصدير وخاصة التمور والخضر، وأخيرا حماية الفلاحين من المضاربين في الأسعار ووضع أرضية أسعار خاصة بهم.
3. من أكبر المعوقات التي يعانيها القطاع الفلاحي مشكلة المياه، فوجب في المرحلة المقبلة الرفع من حجم الطاقات التخزينية منها، وترشيد المياه المتوفرة، بالإضافة الى الاعتماد على التقنيات والتكنولوجيا الحديثة للري.
4. التركيز على الصناعات الغذائية كأحد المخارج الرئيسية للتخفيف من التبعية الغذائية، وذلك بالتنسيق بين القطاع الزراعي والصناعي، وتشجيع الاستثمارات الداخلية والخارجية في المواد الأولية للصناعات الغذائية كالسكر والزيت والحليب التي تشكل فاتورتهم عبء على ميزانية الدولة، ولما لا اشراك المؤسسات الجزائرية الكبرى كسوناطراك على سبيل المثال.
5. تدعيم شباب الريف والمرأة الريفية في المسار التنموي وتشجيعهم من أجل النهوض وترقية المناطق الريفية من خلال توفير البنى التحتية والمرافق العمومية وكل مستلزمات العيش الحسن غي الريف بغية التقليل من النزوح الى المدينة والهجرة الى الخارج.

1 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، روما، 2010، ص08.

2 عزت ملوك قناوي، الأمن الغذائي العربي، المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة،25-26 سبتمبر2002، ص03.

3 إدارة الأمن الغذائي والمشروعات بجامعة الدول العربية، الزراعة والتنمية في الوطن العربي، مجلة جامعة الدول العربية، العددان الأول والثاني، القاهرة، 2009، ص16.

4 حسين خليل، السياسات العامة في الدول النامية، دار المنهل اللبناني، 2007، ص343.

5 Denis, Herbal et autres, Manuel formation aux politiques agricoles en Afrique, Maisonneuve et Larose, Paris,2013,p127.

6 مليكة جرموني، السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005، ص93.

7 آمال حفناوي، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001-2014، الملتقى الدولي بعنوان مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برنامج النمو والانعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح، جامعة سطيف، 11.12 مارس 2013، ص04.

8 عز الدين بن تركي، تطور المسألة الزراعية، في ضوء المنظمة الدولية لتجارة السلع والزراعة، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2007، ص257.

9 مصالح الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، أفريل 2005، ص38.

10 يسمينة زرنوح، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006، ص190.

11 موقع وزارة الخارجية الجزائرية، المخطط الخماسي الثالث 2010-2014، 2010.ص،ص 3،7.

12 وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، نشرية المعلومات الإحصائية، 2011.

13 لجنة الفلاحة والصيد البحري، نحو استراتيجية وطنية لتحقيق الامن الغذائي، يوم برلماني بالمجلس الشعبي الجزائري، 5 ماي 2010، ص30-32.

14 الديوان الوطني للإحصائيات، التقرير السنوي 2012

15 لجنة الفلاحة والصيد البحري، نحو استراتيجية وطنية لتحقيق الامن الغذائي، نفس المرجع، ص31-32.

16 غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، 2012، ص31.

17 قرومي حميد، معزوز زكية، دور القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر، الملتقى الدولي حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الامن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية، 28.29 أكتوبر 2014، ص59.